المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 19 أيار 2022

مقالات

"هآرتس": قمصان وسراويل داخلية تحمل صور ..M16 هل هذا تحريض؟؟

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: الهدهد لشؤون اسرائيلية

ممنوع أن تحيا مسموح أن تموت ولا تدفن، ممنوع التظاهر، ممنوع التجمع، وممنوع التلويح بالعلم؛ ممنوع السفر إلى البحر وممنوع زيارة العائلة في غزة، ممنوع التسلح، والآن يُمنع ارتداء الملابس أيضاً، الصيحة الأخيرة لدى من هم تحت الاحتلال هي موضة قميص بندقية الM16 ؛ وآخر صيحة لدى المحتل هي تحريم الموضة.

قامت قوات الشرطة بالفعل بمداهمة المتاجر وصادرت قمصان طبع عليها بندقيةM16 ، الباعة يخلونها من محلاتهم وهناك بالفعل سوق سوداء للقمصان السوداء، وتنفجر شبكات التواصل الاجتماعي بشكاوى "الإسرائيليين الحسودين": ظهر مبعوث "رامي ليفي" في بيتهم بقميص M16 يا له من خوف؛ تجول طفلان في ممرات مستشفى "شعاري تسيديك" مرتديين قميص عليه صورة بندقيةM16 ، وغرد "إسرائيلي" غاضب على تويتر" :قائلاً نحن نعتني بأطفالهم وهم يريدون ذبحنا.. لا نصدق ما نراه."

نرى ولا نصدق، الآن لا يُسمح لهم أيضاً بارتداء الملابس كما يحلو لهم، أزياء M16 التي بدأت بقمصان سوداء وشعار بندقية M16 فضي صنعت في تركيا وتنتشر كالنار في الهشيم، ومن "تقديرات الله" أصبحت البندقية

الأمريكية التي قتل بها "الجيش الإسرائيلي" آلاف الفلسطينيين على مر السنين رمزاً للنضال من أجل الاحتلال وشعاراً يحظره المحتل.

رأينا القميص الأول أنا و "أليكس ليبيك" قبل شهرين في منزل عزاء لصبي من مخيم بلاطة يبلغ من العمر 16 عاماً أطلق عليه الجيش 12 رصاصة وقتله وربما من بندقيةM16 ، ومنذ ذلك الحين لم نمر من شارع فلسطيني آخر من دون أن نرى شباب يرتدون القمصان السوداء وعليها نفس الشعار، انتشرت الموضة وهناك بالفعل يوجد ملابس رياضية وجوارب وأحذية تحمل الشعار، وقريبا ملابس داخلية، ملابس داخلية إرهابية، وخط الإنتاج الجديد للشباحات وحمالات الصدر الإرهابية قيد التطوير، وستضطر قوات الاحتلال إلى البحث عن الأشخاص الذين يرتدون الملابس الداخلية والشباحات وحمالات الصدر ومطاردتهم، و ستُقام نقاط تفتيش خاصة عند الحواجز، وسيُجبر كل فلسطيني يمر عبرها على خلع ملابسه وإظهار ملابسه الداخلية، وكذلك النساء سيجبرن على إظهار حمالات الصدر الخاصة بهن، وسيخضع جنود حرس الحدود لتدريبات خاصة للكشف عن العلامات السرية للشعار، وسيضيف المستعربون هذه القمصان إلى خزانة ملابسهم.

ستكون الفحوصات عند نقاط التفتيش أكثر صرامة من أي وقت مضى وستكون على جانبي الملابس الداخلية وحمالات الصدر خشية أن تكون هناك M16 مخفية في الداخل، إذا تم اكتشاف أنها من موضة M16، فسيتم مصادرتها على الفور وإحراقها في فرن يتم بناؤه عند كل نقطة تفتيش، وسيتم إرسال مرتديها إلى ثلاثة أشهر من الاعتقال الإداري، فهذه هي الحرب على الإرهاب، كما سيتم تركيب أجهزة كشف على جسور الأردن التي سيتم تطويرها للكشف عن الشعار، إذا بدا الأمر لديكم مضحكاً أو خيالياً أو مبالغاً فيه أو بشعاً – فأنتم إذا لا تعرفون الاحتلال، مصادرة قمصان M16 أصبح أمراً مثيراً للسخرية بما فيه الكفاية.

كلما دخل الاحتلال في مراحله الغريبة، كلما أضاء الأمل، ليس هناك من بادرة مشجعة تشجع وتدل على انهياره وتفككه أكثر من اكتشافاته السخيفة، وهي كثيرة، شعار منظمة "هإتسل" الإرهابية هو يد تمسك ببندقية فوق "أرض إسرائيل" بأكملها على ضفتي نهر الأردن، و يعتبرونه "شعار إسرائيلي تاريخي" وبطولي، واكتفت منظمة "الهاغاناه" بسيف، ومثلها منظمة "البلماخ" و "الجيش الإسرائيلي"، في سوق البلدة القديمة في القدس يُسمح للفلسطينيين ببيع قمصان باللون الزيتي وشعارات "الجيش الإسرائيلي" – وهناك عدد كافٍ من السائحين الجهلة والأغبياء من اليهود والمسيحيين على حدٍ سواء، الذين يعتقدون أن "الجيش الإسرائيلي" مصدراً للفخر – لكن ممنوع بيع أزياءM16 ، لماذا؟

لأن الاحتلال قرر أن ذلك تحريضاً، وسرعان ما صدرت لوائح الاتهام، عذراً التحريض على ماذا؟ على مقاومة الاحتلال؟ فهذا مشروع.

في جنازة بطلة شعبية ووطنية مثل شيرين أبو عاقلة لم يسمح لهم برفع علمهم، الاحتلال البريطاني لم يمنع رفع علمنا و "الاحتلال الإسرائيلي" يمنعهم من رفع علمهم، عند مفرق مستوطنة تفوح يُسمح برفع "الأعلام الإسرائيلية" كما يفعل المستوطنون، وهكذا على جميع طرق الضفة الغربية، على الرغم من أن "إسرائيل" ليست هي صاحبة السيادة هناك، ولكن في جنازة فلسطينية في القدس الشرقية لا يُسمح للفلسطينيين برفع أعلامهم، وأي علم يسمح لهم بالتلويح به؟ وما هو القميص المسموح لهم ارتداءه؟

* * *

"ذي ماركر": تم طرد رئيس الموساد السابق من الكونغو خلال مهمة رسمية قد تورط "إسرائيل"

بقلم جورمجيدو

تحظر الرقابة العسكرية نشر تفاصيل حول زيارات رئيس الموساد السابق "يوسي كوهين" إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2019، وتشير المعلومات الجديدة، التي كشف عنها "ذي ماركر" من قبل مصادر أمنية، إلى هدف إشكالي ومثير للجدل، وقد يقول البعض حتى إنه مشكوك فيه، وهو رحلات كوهين في مهمة "لدولة إسرائيل."

التفاصيل تعزز علامات الاستفهام المحيطة بسلوك رئيس الموساد السابق في القضية، الأمر الذي أدى عملياً إلى الكشف عن أنشطته، فقد قام كوهين، كما ورد في بلومبرج، بزيارة الكونغو عدة مرات في عام 2019 أثناء عمله كرئيس للموساد، بصحبة الملياردير "دان جيرتلر" وتشتبه سلطات المملكة المتحدة في أن "جيرتلر" دفع مبلغاً ضخماً قدره 360 مليون دولار على شكل رشاوى مقابل حقوق التعدين في الكونغو، ولدى السلطات الأمريكية والسويسرية التي لديها شكوك مماثلة.

نشرت بلومبرج عن زيارتين قام بهما كوهين إلى الكونغو في ذلك الوقت، تعرف "ذي ماركر" على ثلاثة منهم، والتقى كلًا منهم بالرئيس الكونغولي "فيليكس تشيسكادي"، وقد فاجأت زيارات كوهين للبلاد الرئيس الذي اكتشف أن رئيس جهاز استخبارات أجنبي كان على أرض بلاده دون دعوة رسمية ومفاجأة تامة.

ووفقاً لمصادر مطلعة على التفاصيل، في زيارته الأولى ظهر كوهين في مكتب الرئيس ومعه هدية في يده وتم قبوله في لقاء غير مخطط له مع تشيسكايدي، وفي الاجتماع عرض كوهين مساعدته في مختلف القضايا، مثل

الحصول على التكنولوجيا الأمنية، وكان العديد من مساعدي الرئيس حاضرين في الغرفة، وكذلك كان جيرتلر نفسه، ولم يعرف الرئيس المفاجأ كيف يبتلع زيارة كوهين المفاجئة، لكن في هذه المرحلة، على حد علمي، لم يبد شكوكه بشأن نواياه.

يمكن تأريخ زيارة كوهين الثانية إلى الكونغو 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وفي اليوم نفسه، أقلع الرئيس تشيسكادي بطائرته من مدينة غوما الشرقية إلى العاصمة كينشاسا، وعند إقلاعها، أقلعت طائرة أخرى مرافقة لها، وتحطمت بعد وقت قصير من إقلاعها، وبحسب التقارير، كان على متن الطائرة التي تحطمت السائق الشخصي للرئيس وبعض موظفي الرئاسة الكونغولية وبعض الجنود، وبحسب التقارير، لم ينج أحد من الحادث، عندما وصلوا إلى كينشاسا، اكتشف رجال الرئيس تشيسكادي أن الرئيس لديه (مرة أخرى) ضيف غير متوقع في المطار وهو "رئيس الموساد الإسرائيلي كوهين."

وقالت المصادر التي تحدثت مع "ذي ماركر" إن كوهين وصل على متن طائرة خاصة (من غير الواضح ما إذا كانت طائرة جيرتلر)، وبقي في الميدان لبضع ساعات قبل الاجتماع.

يقول أحد الذين حضروا الاجتماع إنه عندما دخل رئيس الموساد والرئيس الغرفة مرة أخرى في وقت لاحق من ذلك اليوم، سأل كوهين تشيسكادي عما إذا كان يمانع في استشارة الرئيس السابق "جوزيف كابيلا" حول أي مصلحة "لإسرائيل"، أعطى الرئيس تشيسكادي، الذي كان يعلم في هذه المرحلة أن كوهين التقى أيضاً كابيلا في زيارته السابقة مباركته.

كابيلا الذي يعتبر جيرتلر شريكاً له (ويشتبه في أنه حصل على رشوة معه في التحقيقات الخارجية)، كان في ذلك الوقت في علاقة سياسية معقدة مع تشيسكادي وهي شراكة تنطوي على التنافس، فمن ناحية اعتمدت حكومة تشيسكادي الجديدة، التي تم انتخابها في وقت سابق من ذلك العام فقط، في ذلك الوقت على شراكة ائتلافية مع حزب كابيلا، ومن ناحية أخرى، واصل كابيلا اكتساب قوة سياسية كبيرة هددت تشيسكادي، أول رئيس يتولى منصبه بعد السنوات الطويلة التي حكم فيها كابيلا وقبله والده، لورين كابيلا.

بعد الاجتماع الثاني وبعد الاتصال مع كابيلا، بدأ الوفد المرافق للرئيس تشيسكادي في الشك في دوافع رئيس الموساد، وكان من بين مستشاري الرئيس حتى أولئك الذين أثاروا مخاوف من أن كوهين كان يساعد كابيلا في التسلح قبل محاولة الانقلاب.

نفد صبر رئيس الكونغو

بعد أسابيع قليلة هبط كوهين في الكونغو للمرة الثالثة، وهذه المرة على رأس وفد أكبر، وقالت المصادر إن كوهين وتشيسكادي وعدة أشخاص آخرين اجتمعوا مرة أخرى في مكتب الرئيس في كينشاسا لعقد اجتماع تم الترتيب له مسبقاً، قال أحدهم" :تحدث كوهين مرة أخرى بشعارات عامة عن التعاون بين البلدين، لكن صبر تشيسكادي نفد"، في مرحلة ما، طلب الرئيس من الناس في الغرفة الخروج وتركه مع كوهين، في نهاية المحادثة القصيرة، طُلب من كوهين السفر مباشرة إلى المطار، برفقة القوات المحلية، ومغادرة الأراضي الكونغولية إلى أجل غير مسمى مرة أخرى، وبطريقة غير مسبوقة، تم إبعاد رئيس جهاز "الموساد الإسرائيلي" من دولة أجنبية بسبب سلسلة زيارات غير منسقة.

ظل الغرض من رحلات كوهين، مع جيرتلر، إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، لغزاً حتى الآن، لكن ما تم الإبلاغ عنه بالفعل هو أنه بعد الأحداث، مارس كوهين والسفير "الإسرائيلي" آنذاك لدى الولايات المتحدة "رون درامر"، ضغوطاً على الإدارة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص، قام وزير الخزانة في عهد الرئيس دونالد ترمب، "ستيفن مانوشين"، بتجميد العقوبات المفروضة على جيرتلر وأعماله، وقبل خمسة أيام من انتهاء ولاية ترمب وإدارته، تم بالفعل تجميد العقوبات، وتم اتخاذ هذه الخطوة دون إعلان رسمي، ولكن من خلال رسالة تم إرسالها إلى محامي جيرتلر، والتي يمكنهم تقديمها إلى البنوك حتى يتمكنوا من فك تجميد الحسابات المجمدة لقطب التعدين.

بعد الكشف عن هذه الخطوة في "ذي ماركر" ولاحقاً في وسائل الإعلام العالمية، تم رفع التجميد تحت عصا وزيرة المالية الحالية جانيت يلين، بعد أسابيع من توليها منصبها.

وأحد أصحاب المصلحة في رفع العقوبات عن جيرتلر هو المحامي المشترك لنتنياهو "بوعز بن تسور" ونتيجة للعقوبات، تم تجميد حسابات جيرتلر، ووجد صعوبة في دفع بن تسور والجهات الأخرى التي قدمت له رسوم الخدمات، قبل حوالي عام من الرفع المؤقت للعقوبات، أخبر بن تسور الشخص الذي تحدث معه أن جيرتلر يوجد عليه ديون متراكمة مقابل للرسوم غير المسددة، لكنه (بن تسور) "وثق بجيرتلر" لتسوية المدفوعات في أقرب وقت ممكن.

هدف أمني؟

على الرغم من أن "إسرائيل" فخورة بمكانتها باعتبارها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، عندما يتعلق الأمر بحرية الصحافة، فهي ليست ديمقراطية بالمعنى الكامل للكلمة، وللرقابة العسكرية سلطة منع

المطبوعات أو تقليصها، وقد فعلت وتستخدم سلطتها في هذه الحالة أيضاً، وليس فقط فيما يتعلق بهذا المنشور.

في الواقع نشر "رافيف دراكر" الصحفي السبق لبلومبيرج حول رحلات كوهين في الكونغو في القناة 13 قبل بضعة أشهر، تحت قيود الرقابة الشديدة التي أفرغت تاحبر بالكامل تقريباً من مضمونه.

ونشر دراكر عن زيارات قام بها "شخصية بارزة" إلى الكونغو، بينما مُنع حتى من نشر اسم كوهين على أنه، في يوم الأربعاء المقبل، سيتم بث عن هذا الموضوع في برنامج "زمان اميت " في قناة كان 11، كما سيتم تقييده من قبل الرقابة.

على الرغم من الرقابة على القضية، سُمح لنا بنشر بعض التفاصيل، أولاً :على عكس الشائعات التي ظهرت منذ النشر في بلومبرج، لم يطر الرئيس السابق للموساد إلى الكونغو بمفرده، أو من أجل "عمل خاص"، كما تكهن بعض كبار المسؤولين في "إسرائيل" والكونغو بعد الزيارات تم الكشف عنها.

وبحسب بعض المصادر التي تحدثت مع "ذي ماركر" هذه خطوة أقرتها "القيادة السياسية"، وهو مصطلح يشير على وجه اليقين إلى رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، لكن ليس من الواضح ما إذا كان يشمل أيضاً موافقة السياسيين، ومجلس الوزراء الأمني أو أي جهة ذات صلاحيات أكبر.

- ثانياً :على الرغم من أن الزيارات المفاجئة كانت لغرض قد وصفه بعض المسؤولين الأمنيين الذين تحدثنا إليهم بأنه "مصلحة للأمن القومي"، إلا أنها ليست كذلك بوضوح، ويمكن القول إنها بعيدة كل البعد عن ذلك.
- ثالثاً :التفاصيل التي تعرض لها "ذي ماركر" لا توضح سبب مطالبة رئيس الموساد بالقدوم إلى الكونغو بمفرده، وهنا تكمن قصة إهمال عميق، حيث لا تسمح المؤسسة الامنية بالنقاش العام المطلوب، ظاهرياً لأسباب تتعلق بأمن الدولة، ومن الصعب التخلص من الانطباع بأن الاعتبارات هنا تنطبق أيضاً على صورة "إسرائيل"، وحتى على صور كوهين والمنظمة التي يرأسها، بما لا يقل عن أمن "إسرائيل."

يزعم كبار أعضاء الموساد السابقين أنهم لا يتذكرون حدثاً مشابهاً في تاريخ المنظمة، وهم يتكهنون بأن سلوك كوهين غير العادي ينبع في أحسن الأحوال من غطرسة شديدة.

لا يتعين على المرء أن يكون رئيساً متقاعداً للموساد لفهم أن القيام بزيارة مفاجئة من قبل رئيس الموساد نفسه، يزيد من مخاطر تعرضه للانكشاف، من الناحية العملية، لا خلاف على أن الزيارة قد تم الإعلان عنها بالفعل، لأن وجود كوهين هدد الرئيس الكونغولي الذي طرده من بلاده.

وقد اطلع عشرات الأشخاص على الأقل على هذا الحدث غير العادي، ومن هنا اختصر مقال نُشر في بلومبيرج، وللمطبوعات الأخرى التي تتبعها في "إسرائيل" وحول العالم.

ما الذي دار في رأس كوهين عندما ظهر ببساطة، أثناء خدمته كرئيس للموساد، على أرض دولة أجنبية دون تنسيق الزيارات من جهة، ودون محاولة إخفاء وجوده من جهة أخرى؟

إن العديد من كبار المسؤولين السابقين في الموساد كادت رؤوسهم تتحطم في محاولة لحل هذا اللغز في الأشهر الأخيرة، ويستخدم الكثير منهم كلمة "جنون" للتعبير عن حيرتهم بشأن أفعال كوهين، ويدعون جميعاً أنهم لا يتذكرون حدثاً مشابهاً في تاريخ المنظمة، وهم يتكهنون بأن سلوك كوهين غير الطبيعي في أحسن الأحوال هو نتيجة الغطرسة القاسية التي يشتهر بها.

من ساعد من؟

يمكن القول أيضاً دون انتهاك أي شيء على الإطلاق، أن التفاصيل التي تعرضنا لها لا تقدم تفسيراً مرضياً لمسألة سبب اشتراط مشاركة جيرتلر و وكابيلا، وهما شخصيتان مشهورتان بسمعة سيئة في الغرب، بينما في ظاهر الأمر كان من الممكن الاقتراب من المهمة حتى بدونهما.

علامة الاستفهام المحيطة بهذه القضية ليست بسيطة، لأن تورط جيرتلر في التحركات يؤهل جهود كوهين ودرامر للتحسن مع جيرتلر لاحقاً، في الطلبات التي قدمها لتخفيف العقوبات المفروضة عليه، ونُقل عن درامر قوله في بلومبرج إن جيرتلر لديه "صلات مهمة بالأمن القومي الإسرائيلي" بالنظر إلى مشاركته في هذه الجهود، لكن ليس من الواضح سبب دعوة جيرتلر لمساعدة كوهين، حيث من المشكوك فيه ما إذا كانت المساعدة ضرورية حقاً، وليس من غير المعقول أن يتم الكشف عن التفاصيل الكاملة عاجلاً أم آجلاً بواسطة وسيلة إعلام أجنبية لا تدين بأي شيء "للرقابة الإسرائيلية."

* * *

"هآرتس": حزب الله فقد الأغلبية في البرلمان، لكن الدراما اللبنانية بدأت فقط

بقلم: تسيفي برئيل

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

"حزب الله وحلفاؤه تلقوا ضربة شديدة"، هذا كان أمس العنوان الذي نشرته معظم وسائل الاعلام في لبنان وفي العالم. هكذا فان النتيجة النهائية للانتخابات التي جرت في يوم الاحد تدل على أن "كتلة حزب الله" التي تتكون من ممثلي حركة أمل وحزب الله والحزب المسيحي "التيار الوطني الحر"، فقدت الاغلبية التي كانت لها في البرلمان، والكتلة التي كانت تعد 71 عضو انخفضت واصبحت 61 عضو. ولكن فحص نتائج الانتخابات فقط حسب "اختبار حزب الله" يطمس جزء من الانجازات الاخرى للحملة الانتخابية.

هذه هي المرة الاولى التي فيها قوى مدنية مستقلة، التي تنافست ضد احزاب تقليدية راسخة، تحصل على دعم واسع من الجمهور اعطاها 14 مقعد. اغلبية مرشحي هذه الحركات التي تسمى "قوة التغيير" جاءت على خلفية خيبة الامل والاحباط واليأس من الوضع الاقتصادي في لبنان ومن الفساد وعدم أداء الحكومة. العصيان المدني واحتجاج الجمهور حصل في هذه المرة على ثمار سياسية جيدة، ليس فقط قضمت هوامش "احزاب النخبة"، بل قوتها يمكن أن تشكل كفة الميزان في أي حكومة سيتم تشكيلها.

الانجاز أكبر من ذلك، إذا اخذنا في الحسبان نسبة التصويت المنخفضة، 41في المئة، التي تدل أكثر من أي شيء آخر على عدم الثقة العميق بالعملية الانتخابية في لبنان، وقدرة الجمهور على تغيير المبنى السياسي. نجاح المستقلين يمكن أن يجند الى جانبهم ناخبين أكثر في الانتخابات المستقبلة، وبذلك يمكنهم تأسيس نظام سياسي جديد في دولة أي تغيير فيها يعتبر حتى الآن مستحيل. حتى ذلك الحين هم ايضا سيضطرون الى الاندماج في المطحنة السياسية إذا كانوا يريدون البقاء على قيد الحياة.

الى جانب المستقلين، سجل ايضا حزب "القوات اللبنانية" برئاسة سمير جعجع، انتصار هام عندما فاز بعشرين مقعد. هكذا تحول الى الحزب المسيحي الاكبر الذي حل من حيث حجمه محل التيار الوطني الحر، حليف حزب الله، برئاسة جبران باسيل صهر الرئيس ميشيل عون الذي اسسه. الزعيم الدرزي وليد جنبلاط يمكنه ايضا الاحتفال بعد فوز حزبه بجميع المقاعد المخصصة للدروز في البرلمان، خاصة الاحتفال بهزيمة خصمه طلال ارسلان ووئام وهاب، الذين هم حلفاء حزب الله.

لكن خريطة القوى السياسية الجديدة لا تعطي افضلية مطلقة لأي كتلة، ويمكن ألا تكفي لإنقاذ لبنان من ازمته. في ظل عدم وجود اغلبية لأي كتلة، حيث أن كتلة المستقلين غير كبيرة بما فيه الكفاية وغير موحدة، فمن المتوقع أن يعود لبنان الى فترة الشلل السياسي الذي ميزه بين الاعوام 2009 – 2018. في تلك الفترة لم ينجح لبنان في انتخاب رئيس مدة سنتين بسبب الخلافات السياسية الكبيرة، وبالتحديد عندما كان حزب

المستقبل برئاسة سعد الحريري له 71 مقعد في البرلمان. في تلك السنوات لم يتم اجراء انتخابات للبرلمان، الذي مدد كل سنة ولايته.

هكذا فان وجه الشبه مع البنية البرلمانية السابقة وتوزيع القوى السياسية مثلما كان في 2018، لا يكفي للقول بأن الانخفاض في القوة الانتخابية لحزب الله وشركائه تضمن استقرار أو بناء قيادة ناجعة متفق عليها يمكنها تنفيذ الاصلاحات المطلوبة كي يستطيع لبنان اعادة ترميم اقتصاده.

امام البرلمان الجديد سيكون في البداية تحدي انتخاب الرئيس الذي سيحل مكان عون الذي ستنتهي فترة ولايته في تشرين الاول القادم. انتخاب رئيس جديد لا يعتبر أمر احتفالي. ففي لبنان الرئيس هو الذي يقوم بتعيين رئيس الحكومة وهو الذي لديه الصلاحية لإقالته واقالة كل الحكومة وتعيين وزراء واقالتهم، ايضا الرئيس هو القائد الاعلى للجيش وهو مخول بحل البرلمان وفرض الفيتو على القوانين. قوته الكبيرة وتدخله النشيط في السياسة تحوله الى لاعب رئيسي، من هنا تأتي الصعوبة في التوصل الى اتفاق على انتخابه.

ليس من نافل القول التذكير في هذا السياق بأن بين الاعوام 2014 – 2016 أدت الخلافات حول مسألة انتخاب الرئيس الى أنه خلال كل الفترة لم تنجح القوى السياسية في تعيين رئيس، وجزء من وظائفه تم اشغالها مؤقتا من قبل رئيس الحكومة. انتخاب الرئيس يحتاج الى مصادقة ثلثي اعضاء البرلمان، لكن الدستور لا ينص بشكل صريح اذا كان الحديث يدور عن ثلثي مجمل اعضاء البرلمان أو فقط ثلثي اعضاء البرلمان المشاركين في جلسة انتخاب الرئيس، شريطة أن لا يقل عن عددهم عن 50 في المئة زائد واحد.

بحسب هذين التفسيرين من الواضح أن البرلمان الجديد لا يمكنه توفير العدد المطلوب بدون تأييد "كتلة حزب الله". هكذا يمكن لهذا التنظيم أن يعيق لفترة غير محدودة انتخاب الرئيس عن طريق أن ممثليه ببساطة لا يشاركون في جلسة انتخاب الرئيس. واذا لم تنجح القوائم في التوصل الى اتفاق على هوية رئيس الحكومة حتى انتهاء ولاية الرئيس فان البرلمان يكون بحاجة الى ايجاد آلية بديلة متفق عليها من اجل تعيين رئيس الحكومة، الذي لا يحتاج أبدا الى مصادقة البرلمان من اجل تعيينه. هذا هو التناقض الكامن في النظام السياسي اللبناني، وهو الذي يخلق الوضع العبثي الذي بحسبه ايضا قوائم صغيرة يمكنها التشويش وحتى وقف تعيين اصحاب الوظائف الكبيرة في الدولة.

لكن اذا اجتاز البرلمان تحدي تعيين الرئيس، وحتى اذا تم تعيين رئيس حكومة ينجح خلال فترة زمنية معقولة في تشكيل الحكومة (من الافضل أن لا نحبس في هذه الاثناء الانفاس) فان الحكومة ستقف امام حقل الغاز متفجر. قرارات رئيسية مثل الميزانية والاصلاحات الاقتصادية والمصادقة على مواثيق واعلان الحرب، تحتاج

الى مصادقة ثلثي اعضاء الحكومة. كل كتلة لها ثلث من الثلاثين عضو من اعضاء الحكومة زائد واحد تكون لها القوة على وقف والغاء وافشال أي مبادرة هامة للحكومة. حزب الله يحتاج 11 وزير للتعاون معه من اجل أن يتمكن من املاء سياسته العسكرية والاقتصادية. وليس دائما نجح في أن يجند "الثلث المانع". لذلك، هو بحاجة الى رئيس "صديق" يعين وزراء يؤيدون حزب الله. هؤلاء الوزراء تحولوا في حكومات سابقة الى ذريعة للمواجهة بين حزب الله وبين رؤساء الحكومات، والنضال ضدهم أدى ضمن امور اخرى الى استقالة رئيس الحكومة السابق الحريري. نسخة اخرى لهذه المواجهات يمكن أن تظهر في الفترة القريبة القادمة.

من هنا جاء الخوف الكبير من أن الاختلافات السياسية ستنزلق الى الشارع وستتحول الى مواجهات عنيفة بين مؤيدي حزب الله وشركائه وبين خصومهم. الآن هناك في لبنان من يحذرون من عودة الحرب الاهلية أو من أن يدفع حزب الله الى استعراض قوته والقيام بمواجهة عسكرية مع اسرائيل بحيث يجبر القوى السياسية على تأييده.

في المقابل، ايضا القوى التي تعارض حزب الله، من الواضح لها أن احباط هذه السيناريوهات سيجبرها على التجند بسرعة والتوصل الى تفاهمات من اجل عرض حكومة لها صلاحية وتستطيع الحصول على المساعدات بمليارات الدولارات، التي تنتظرها من الدول المانحة وصندوق النقد الدولي. من هنا فان الاستعجال وضرورة اختراق الطريق المسدود الذي وصل اليه الاقتصاد اللبناني يمكن بالتحديد أن يحث القوى السياسية على التوصل الى تعاون، حتى لو كانت نتيجته تقديم تنازلات سياسية لحزب الله وشركائه. في هذه الاثناء احتمالية ذلك بعيدة. فالأنا والمكانة والمصالح الشخصية التي تميز السياسة في لبنان لا تظهر أي علامات على التلاشي .

* * *

"هآرتس": اقتراح لحل: برنامج السيادة

بقلم: اوري مسغاف

في هذا الاسبوع تم احياء الذكرى الـ 74 لاستقلال اسرائيل أو النكبة، حسب عين الناظر. النزاع اليهودي – العربي وصل الى طريق مسدود، ويبدو أنه لم يعد هناك أحد يحاول حله، فقط "ادارته" و"استيعابه". ولكن الوضع الراهن ليس حقا ثابت، وهو يحكم على الشعبين بحياة ابدية تحت العنف والاحتلال. لا يوجد يوم في حياة الاسرائيليين والفلسطينيين لا يوجد فيه عنف عسكري وقومي. رؤية استراتيجية يمكنها تحليل المصالح والسعي الى حل حتى في اوضاع معقدة.

اليكم اقتراح لعملية اسرائيلية احادية الجانب بحيث يتم تنفيذها طبقا لجدول زمني معلن عنه مسبقا، التحدث مع العالم العربي والمجتمع الدولي، لكن بدون توقع موافقة الفلسطينيين.

يجب على اسرائيل انهاء الاحتلال وترسيم حدودها الدائمة، التي تدافع عنها بدون تهاون وقيود. الحدود تشكل بالنسبة لها تواصل جغرافي وتمكن من تواصل جغرافي ايضا للفلسطينيين في الضفة، يشبه تقريبا مسار انابوليس في 2008 على اساس جدار الفصل وتضمين جميع الكتل الاستيطانية داخل حدود اسرائيل. الحدود ستشمل شارع عابر السامرة حتى اريئيل وشمال البحر الميت. غور الاردن والحدود الشرقية مع المملكة الاردنية ستبقى تحت سيطرة اسرائيل.

الجزء العربي من القدس ينتقل للفلسطينيين، الاحياء والمستوطنات اليهودية وراء الخط الاخضر في منطقة القدس (بسغات زئيف ورموت ومعاليه ادوميم وغيرها) سيتم ضمها لإسرائيل. الحرم والحوض المقدس سيتم الاحتفاظ بها تحت وصاية دولية وتدار بصورة مشتركة. هكذا يتم ايضا في الحرم الابراهيمي. ولكن لا يبقى أي جيب يهودي في الاراضي الفلسطينية أو جيب فلسطيني في الاراضي الاسرائيلية. الخليل وكريات أربع سيتم اخلاءها، مثل كل المستوطنات التي ستبقى خارج الجدار. المنطقة التي ستحتويها اسرائيل داخل حدودها الدائمة سيتم ضمها، وإذا بقي فيها فلسطينيون فانهم سيحصلون على مواطنة كاملة ومساواة في الحقوق.

الفلسطينيون سيحصلون على استقلال وسيادة كاملة في المنطقة الفلسطينية. اسرائيل لا تستطيع أن تضع أي شرط أو طلب بشأنهم، بما في ذلك نزع السلاح. هذه ستكون دولتهم، وستدار كما يريدون. لن يكون هناك حق عودة وسيتم وقف لم شمل العائلات. المواطنون الاسرائيليون الذين سيفضلون الانتقال الى الدولة الفلسطينية سيسمح لهم بفعل ذلك دون ازعاج. حركة السكان لأهداف العمل والتجارة والسياحة يتم تنظيمها كما هو متبع في دول سيادية بواسطة التأشيرات والمعابر الحدودية. الجنود ورجال الشرطة الاسرائيليون سيتوقفون عن أن يقتلوا ويُقتلوا في ازقة جنين واحتجاز فلسطينيين في الحواجز وضرب المشاركين في الجنازات.

في نفس الوقت تعلن اسرائيل ايضا عن ضم هضبة الجولان، وتعلن لنفسها وللعالم بأن هذه دولتها وهذه هي حدودها. العالم لا يمكنه قبول ذلك على المستوى الاعلاني (هذا يعارض قرارات الامم المتحدة 242 و383 وايضا قوانين الحرب). ولكن فعليا سيكون هناك اخيرا احتمال لإسرائيل بأن تتواجد كدولة عادية والبدء في أن تعالج بجدية مشكلاتها الداخلية.

الفلسطينيون لا يمكنهم بالطبع الموافقة على هذا الحل. ايضا لأنه اقل سخاء بالنسبة لهم من كل اقتراحات التقسيم التي قدمت لهم حتى الآن، حيث نذكر ايضا بأنه تم الرد عليها بالرفض واندلاع موجات ارهابية، ايضا لأنه لا توجد للفلسطينيين امكانية للتنازل عن حق العودة أو تفويض بالتنازل عن التضحية الابدية أمام الصهيونية. ولكن لأن الامر يتعلق بخطوة احادية الجانب فانهم يتمكنون رغم انفهم من اقامة دولة حقيقية والبدء في تحمل المسؤولية عن مصيرهم. إذا ترسخت مع مرور الوقت جيرة جيدة بين الدولتين فسيكون بالإمكان البدء في النقاش ايضا على انتقال بري آمن بين الضفة وغزة. وبرنامج السيادة سيتم طرحه للاستفتاء العام في اسرائيل ويعطى فيه بالطبع حق التصويت لجميع مواطنيها، بما في ذلك العرب واليهود. إذا تم رفضه سيعرف الاسرائيليون على الاقل بأنه محكوم عليهم أن يطبقوا الى الابد الاحتلال والعيش الى الابد على حد السيف، ويمكنهم ترتيب خطواتهم حسب ذلك. مطلوب قيادة من اجل أن تقودهم الى هناك.

* * *

"إسرائيل اليوم": لسكان شرقي القدس ما يخسروه: تحويل العصا إلى جزرة

بقلم :نداف شرغاي

مشاهد ليلة أول أمس في شرقي القدس، في اثناء تشييع جنازة وليد الشريف، حين كان افراد الشرطة ورجال حرس الحدود يحتوون بالأمر الارهاب والعنف الذي يعرض الحياة للخطر ويصبحون "لحما للمشاغبين"، يتنافسون فقط للتشبه بجنازة اخرى، جنازة فيصل الحسيني التي جرت قبل عشرين سنة في شرقي القدس. في حينه ايضا سار الالاف وهم يهتفون الله أكبر، في ظل زرع الخراب واجتثاث كل ما وجدوه امامهم وهاجموا الشرطة واليهود. عوزي لنداو الذي كان في حينه وزير الامن الداخلي اعترف قائلا "لم اعرف نفسي من شدة الخجل."

بعد عقدين – حتى الخجل اختفى. يحتمل أنه حان الوقت لتغيير الخطاب حيال جزء من عرب شرقي القدس: ليس بحث آخر في امكانية رفع مستوى مكانتهم من مقيمين الى مواطنين كاملين، بل بحث في امكانية سحب مكانة المقيم من اولئك الاقسام من السكان من شرقي القدس ممن قرروا التمرد علينا. هذا يتطلب تشريعا مناسبا، عرض أدلة ثابتة واجراء قضائي مرتب، ولكن يجب البدء بالاهتمام بذلك.

إذا كان بدا قبل بضع سنوات في شرقي القدس ميل أسرلة واظهرت استطلاعات مختلفة (بما في ذلك تلك التي اجراها اجانب) ان اغلبية السكان في شرقي المدينة يفضلون مواصلة العيش تحت سيادة اسرائيلية، فان

الميل الان تغير. نزعة قومية أكبر، تطرف ديني أكبر بكثير، مظاهر كراهية ومشاركة في الارهاب، العنف واعمال شغب شديدة.

لبعض من عرب شرقي المدينة ممن يشاركون منذ سنة في هذا الإطار ينبغي أن يكون واضحا بان هم ايضا لديهم ما يخسروه. فهم لا يمكنهم أن يمسكوا الحبل من طرفيه؛ ان يتمردوا على السيادة الاسرائيلية ورموز الحكم الإسرائيلية ويمسوا باليهود، ويجعلوا الحرم كل اثنين وخميس ميدان معركة، واول امس – المس ايضا بالأطباء والممرضات في اروقة مستشفى هداسا جبل المشارف؛ وفي المقابل ان يواصلوا التمتع بسلسلة امتيازات اسرائيلية في الضفة وفي غزة يمكنهم فقط أن يحلموا بها: خدمات صحية متطورة، حرية حركة، تعبير وتظاهر، عمل، حقوق اجتماعية، مخصصات تأمين وطني ومخصصات مختلفة.

في وضع طوارئ كهذا الذي علقنا فيه، يجب ومسموح به ان نحول هذه "الجزرات" الى سوط وعصا. هذا سيكون أكثر نجاعة من الاعتقال، السجن والغرامات. عندما طرحت قبل بضع سنوات امكانية نزع احياء عربية من نطاق القدس ونقلها الى السلطة الفلسطينية ثارت صرخة كبرى في اوساط الكثيرين من عرب شرقي القدس ممن تخوفوا من فقدان مكانة المقيم والامتيازات التي تنطوي عليها. وهم لا يزالون يخشون مثل هذه الامكانية. مكانة المقيم قد لا تكون قريبة من قلبهم لكنها قريبة من جيبهم.

لا سببا يجعل سكان من سلوان المجاورة للمبكى او من العيساوية المجاورة لجبل المشارف أن يعلنوا على رؤوس الاشهاد بان على اليهود او يموتوا او يعودوا الى بلدانهم الاصلية ونحن نواصل الجلوس مكتوفي الايدي والتسليم بالإرهاب والعنف الرامي لطردنا من هنا ونعيد تقسيم القدس.

* * *

"معاريف": رد قوي أو ستكون انتفاضة

بقلم: مائير ايندور

هل نحن قبل انتفاضة ثالثة؟ الانتفاضة الاولى في العام 1987 بدأت بالضبط مثلما يتطور الواقع الان في الضفة وفي المدن المختلطة – بالمظاهرات وبالإضرابات. في حينه بدأ هذا بموجة اضرابات تجارية في بيت ساحور وفي رام الله. عندما اعتقد المجتمع اليهودي بان هذا صراع على الحقوق، كانوا هم انطلقوا الى الطريق بالحجارة وبالسكاكين، بانتفاضة مع نحو 160 قتيلا، ومع قرار في بدء مفاوضات ادت الى اتفاقات اوسلو الرهيبة ولأكثر من 2000 قتيل والى الانتفاضة الثانية.

المؤشرات ذاتها تظهر هذه المرة – مظاهرات واضرابات – وبخلاف الماضي فان اجزاء متسعة في الوسط العربي الاسرائيلي تلاحظ الهشاشة في الشعب اليهودي، ولا سيما النخب، وتنضم الى الكفاح الفلسطيني. بعض من مندوبي الوسط العربي في الكنيست وفي الحكومة يتعاطون علنا مع فتح ومع حماس في غزة، ممن يقودون صراعا مشتركا. والمسافة عن بدء انطلاقة ثالثة آخذة في القصر – هكذا برأي خبراء عسكريين وأمنيين ايضا. من لا يرد الان بقوة يستدعي لنفسه انتفاضة اخرى. باستثناء أنه عندما سيضطر الى أن يرد بقوة أكبر وبثمن قتلى وجرحى أكثر من الطرفين.

هذا هو الدرس من انتفاضة 2000 ومرة اخرى نكرر ذات الخطأ. لم نرد في حينه في بدايتها واتخذنا سياسة الاحتواء.

"مواجهة بقوى متدنية"، هكذا أسمى هذا الضباط الذين أرسلوا لان يتعلموا في المدارس العسكرية في الخارج وجلبوا من هناك بدائل سياسية بدلا من خطوة عسكرية.

نحن، متضرري الارهاب، نتذكر هذا جيدا. فكم ضغطنا لتغيير السياسة، لم ننجح معهم، حتى بعد أن حل اريك شارون محل اهود باراك في رئاسة الحكومة. هو ايضا انضم الى النظرية السياسية وأعلن بان في زيارة للجرحى بعد احدى العمليات: "ضبط النفس هو قوة ايضا". لم يتأثر الفلسطينيون بضبطه لنفسه او من كونه عسكري عظيم. سنة ضبط النفس كلفتنا موجة ارهاب رهيبة ومئات القتلى والجرحى حتى حملة السوق الواقي التي استعدنا فيها السيطرة العسكرية على مناطق أ. لو بدأنا من قبل لوفرنا موتى وجرحى. الدرس اياه يجب أن تتعلمه الحكومة الحالية.

للمجتمع المدني اليهودي دور في منعها: بإظهار المناعة الاجتماعية، بمعرفة العدو، بكفاح لا هوادة فيه لإعطاء اسناد لقوات الامن للعمل باستنفاد القوة، بالضبط مثلما تحدث وطالب في الجنازة ابن نوعم راز. الكفاح المدني في هذه الايام يجب ان يحقق حرية عمل لقوات الامن.

حيال الحكومة الحالية، المبنية على جهات تقدمية (بينها تلك التي جلبت اتفاقات اوسلو – ام كل الخطايا) وجهات سياسية من الاحزاب العربية، يجب اقامة "الحائط الحديدي" الذي تحدث عنه جابوتنسكي. لعناية الحكومة الحالية التي في معظمها لا تتماثل مع مذهبه.

ليس كل العرب يريدون الارهاب، لكن يوجد كثيرون يجلسون على الجدار ويفحصون باتجاه الريح. من لا يرد الان، يشجع عمليا تجند مزيد من الشبان لدائرة الارهاب.

على هذه الخلفية، هناك الكثير من السخافة في مطالبة وزير الامن الداخلي عومر بار-ليف لتشكيل لجنة تحقيق في معالجة الشرطة لجناز الصحافية (إذا كانت ممكنة هذه التسمية للدعائية في شبكة التلفزيون التي تبرر الارهاب ضد اليهود). فمخرجو الجنازة ارادوا ونجحوا في أن يجعلوها حدثا ارهابيا وطنيا فلسطينيا، في قلب القدس، بجانب سكة القطار الخفيف الذي يخدم سكان العاصمة وبجانب دار الحكومة والقيادة القطرية لشرطة اسرائيل.

المستشفى الفرنسي المجاور الذي جلب اليه الجثمان احتله شباب فتح وحماس. وعلى سطحه علقت الاعلام الفلسطينية، والتقطت الصور على خلفية اعلام اسرائيل من فوق المباني المجاورة. في المجالات المجاورة اعدت الحجارة للرشق.

كم من الوقاحة يحتاج الوقوف بوجوه علنية بجانب القيادة القطرية ورشق الشرطة بالحجارة. يجب الغاء قرار التحقيق مع الشرطة الذين دافعوا عن أنفسهم. في المرة التالية هم سيخافون العمل والنتيجة ستكون زجاجات حارقة وإطلاق نار.

ويوجد سبب آخر: ليس كل العرب يريدون الارهاب. الحدث العنيف كان موضع استياء لمعظم رجال طاقم المستشفى الفرنسي رغم انهم عرب. فهم لا يريدون أن يروى انخفاض عدد الممرضات اليهوديات في المستشفى. في المستشفى الفرنسي يوجد قسم ولادة مهني تصله النساء من الاحياء الحريدية المجاورة او ممن يردن الولادة في الماء والولادة الطبيعية.

محظور تعطيل القدرة على فرض النظام في المستقبل وترك المستشفى سائبا للسلطة الفلسطينية وترك العرب للارهاب.

* * *

"هآرتس": مسيرة الأعلام ستمر في باب العامود: الثمن سيدفعه الجميع

بقلم :نير حسون

قرار وزير الامن الداخلي، عومر بارليف، وقيادة الشرطة، السماح لمسيرة الاعلام بالسير في مسارها العادي في القدس كان قرار متوقع. في الوضع السياسي الحالي أي قرار أخير كان سيفسر على أنه خضوع ويحصل على موجات ادانة من اليمين. المسيرة التي تم اجراءها على مدى ثلاثين سنة تحولت الى حدث هام ورمزي في

التقويم السنوي للصهيونية الدينية واليمين في اسرائيل. هذا الموقف لا يمكن متخذي القرارات من تغيير مسارها أو تقييدها. هذه بالضبط هي المشكلة مع القدس .

المسيرة ستخرج من الكنيس الكبير في غربي المدينة وتسير حتى ميدان الجيش وهناك ستنقسم. الفتيات سيسرن عبر شارع يافا نحو حائط المبكى والشباب سينزلون الى شارع المظليين ويدخلون من باب العامود ويسيرون في شارع باب الواد الذي يوجد في الحي الاسلامي وصولا الى حائط المبكى. المرور في باب العامود هو حدث رمزي يفسره عشرات آلاف الشباب الذين يعبرون هناك كاحتلال جديد لشرقي القدس. في ساحة باب العامود يتم الرقص وفي المرور نفسه النشوة تصل الى الذروة. في السنوات السابقة الفرح تم التعبير عنه ايضا بعدد لا يحصى من الشعارات العنصرية والعنيفة التي تم اطلاقها، مهاجمة المارين وتخريب الممتلكات. عادة من العادات مثلا هي أن يتم الضرب بعصا العلم على ابواب الحديد للمحلات التجارية في الحي الاسلامي، التي اغلقت بالطبع بتعليمات من الشرطة.

على مدى السنين هذا كان حدث قبيح وعنيف. فقط في اعقاب ضغط عام وانتقاد شديد من قبل قضاة المحكمة العليا الذين طلب منهم البت في الموضوع بسبب التماسات قدمتها منظمات يسارية، بدأ المنظمون يسعون الى تهدئة النفوس. هذه الجهود اثمرت، وفي السنوات الاخيرة المسيرة جرت تقريبا بدون عنف. اغنيات الانتقام ودعوات الموت للعرب ما زالت تسمع، لكن يتم اسكاتها من قبل المنظمين. جزء من المحلات التجارية في الحي الاسلامي حتى تبقى مفتوحة اثناء المسيرة. وهذا انجاز يستحق التقدير للشرطة والمنظمين.

حتى الآن، بالنسبة للسكان العرب في البلدة القديمة فان المسيرة تعتبر حدث عنيف واستفزازي ومهين، يشوش حياتهم ويؤكد على وجود الاحتلال. حاولوا تخيل مسيرة اعلام فلسطينية تمر وهي تغني "بلادي بلادي" و"خيبر خيبر يا يهود" في شوارع الحي اليهودي. في السنوات الاخيرة التوتر ازداد بسبب مصادفة موعد المسيرة مع شهر رمضان. في السنة الماضية التوتر وصل الى ذروة غير مسبوقة. ففي اليوم الاول في شهر رمضان نشرت الشرطة الحواجز في منطقة باب العامود وكل يوم حدثت مواجهات عنيفة بين الشباب الفلسطينيين ورجال الشرطة في المكان. مواجهات اندلعت ايضا في حي الشيخ جراح القريب، هناك وقف عشرات السكان أمام الاخلاء الفوري لصالح دخول مستوطنين.

قبل يومين من المسيرة حلت ليلة القدر والشرطة اوقفت المصلين المسلمين في شارع رقم واحد الذين كانوا في طريقهم الى القدس، الامر الذي اثار غضب الفلسطينيين. في صباح المسيرة نشرت حماس تهديد بإطلاق الصواريخ على اسرائيل. فقط تحت هذا الضغط استجاب اخيرا رئيس الحكومة في حينه، بنيامين نتنياهو،

لطلب اجهزة الامن تغيير مسار المسيرة من باب العامود والحي الاسلامي الى الحي اليهودي. القرار كان متأخر جدا. فخلال المسيرة تم إطلاق الصاروخ الاول نحو القدس، وفي المساء بدأ الجيش الاسرائيلي بعملية حارس الاسوار.

المشكلة في مسيرة الاعلام، مثلما في امور اخرى تتعلق بالقدس منذ 1967، هو رمزيتها. وشبيها بتقييد امكانية زيارة اليهود في الحرم أو امكانية رفع الفلسطينيين للأعلام اثناء الجنازات، فان الرمزية تسلب من متخذي القرارات امكانية اتخاذ قرارات متزنة. الحوار حول القدس هو حوار حساس ومسموم جدا، حيث أن أي قرار يقيد حرية عمل اليهود أو يمكن من زيادة قليلة لحرية الفلسطينيين باسم الحفاظ على الامن سيتم تفسيره على الفور كخضوع وفقدان السيادة في المدينة والنهاية المؤكدة والقريبة للصهيونية. حتى نتنياهو، عزيز اليمين، تعرض لانتقاد شديد على قرار تغيير مسار المسيرة قليلا. عندما يكون هذا هو الخطاب العام فلا يبقى أي خيار حقيقي امام بارليف عدا عن المصادقة على المسيرة، هذا رغم الاخطار التي تكتنفها. الثمن كالعادة يدفعه المقدسيون، وليس هم فقط.

* * *

"هآرتس": مسؤولون في «أمان»: بنك أهداف متدنٍ في قطاع غزة!

بقلم: ينيف كوفوفيتش

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

في جهاز الأمن، وجدوا عددا منخفضا نسبيا من الأهداف لمهاجمتها في قطاع غزة، وهي أقل نوعية من الأهداف في ساحات أخرى، هذا ما يعتقده مسؤولون في شعبة الاستخبارات "أمان". في الجيش يعملون على توسيع بنك الأهداف منذ انتهاء عملية حارس الأسوار في حال اندلاع مواجهة واسعة أخرى مع "حماس."

حسب البيانات التي عرضتها مؤخرا جهات في جهاز الأمن في نقاش امني فإن بنك أهداف الجيش الإسرائيلي وسع 400 في المئة منذ تولي أفيف كوخافي منصبه. ولكن ضباطا كبارا في شعبة الاستخبارات يعتقدون أن الأهداف التي تم العثور عليها في القطاع متدنية اكثر مما كانوا يريدون نتيجة جولات القتال في القطاع في السنتين الأخيرتين اللتين هوجمت فيهما مئات الأهداف ومواقع بنى تحتية لـ"حماس" في القطاع. جهات في الجيش الإسرائيلي قالت إن مسألة الأهداف في غزة تحولت إلى حدث "إشكالي جدا."

في الجيش يعتقدون أن "حماس" غير معنية، الآن، للوصول إلى تصعيد في القطاع لأنها تعمل على الدفع قدما بعمليات في الضفة الغربية، حتى الآن بنجاح نسبي. إضافة الى ذلك، في جهاز الأمن يقدرون بأن النشاط

المتزايد للجيش في منطقة خط التماس سيستمر بضعة اشهر وهم يستعدون لتجنيد قوات احتياط إضافية لتعزيز القوات العاملة في الضفة ومنع دخول فلسطينيين دون تصاريح الى داخل إسرائيل. جهات أمنية تعتقد أنه رغم المسؤولية التي تحملتها منظمات "الإرهاب" عن العمليات الأخيرة فإن المخربين عملوا دون توجيه أو تمويل من قبل أي منظمة. في شعبة الاستخبارات يقدرون أن موجة العمليات الأخيرة مدفوعة بالأساس بالإلهام الذي يؤثر على الشباب في الضفة نتيجة أحداث الحرم، وأن الكثير من "المخربين" يرغبون في الانتقام على موت احد الأعزاء. في الجيش يلاحظون أيضا أن شبابا فلسطينيين يميلون الى التماهي بدرجة اقل مع الروايات الوطنية واكثر مع الروايات الدينية.

قالت جهات في الجيش في النقاش الأمني، إن حوالي 350 فلسطينيا تم اعتقالهم في الضفة بتهمة المشاركة في نشاطات "إرهابية" وتحريض منذ بداية عملية "كاسر الأمواج". ينضم هؤلاء الى نحو 900 فلسطيني آخر تم اعتقالهم بتهمة المخالفات نفسها منذ بداية السنة. في موازاة ذلك، تواصل قوات الأمن أعمال البنى التحتية في خط التماس التي تستهدف تحسين البنى التحتية وإصلاح الجدار وتكثيف الوسائل التكنولوجية في المنطقة.

في هذه الأثناء، يواصل الجيش مناورة "مركبات النار"، التي بدأت في الأسبوع الماضي ويتوقع أن تنتهي في نهاية الشهر. كجزء من المناورة، في الشهر القادم، سيتدربون في الجيش أيضا على سيناريوهات لمهاجمة المنشآت النووية في إيران. في السنة الأخيرة، بدأت أعمال مشتركة لبناء برامج عملياتية للهجوم، والمناورة الحالية هي فرصة لتدريب كل المنظومات في الجيش على الاستعداد قبيل هجوم على المنشآت النووية في سيناريوهات محتملة عدة.

قدرت جهات في جهاز الأمن بأنهم قلقون جدا من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات التي تجريها مؤخرا إيران والولايات المتحدة والدول العظمى حول الاتفاق النووي. مؤخرا، عرضت جهات في المستوى الأمني على المستوى السياسي صورة للوضع تدل على أن إيران تستغل الإبطاء في المحادثات من اجل مواصلة تطوير المشروع النووي، وأنه في إيران يواصلون التزود بعدد كبير من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة التي ستمكنها من تخصيب اليورانيوم بمستوى 90 في المئة، ستمكن هذه العملية إيران من إنتاج قنبلة نووية خلال بضعة أسابيع.

رغم ذلك، في جهاز الأمن يقدرون بأنهم في إيران قاموا بإبطاء وتيرة تطوير المشروع النووي منذ بدأت المفاوضات مع الغرب وأنه لم يحدث أي تغيير في تقدير المعلومات التي تم الإبلاغ عنها في السنة الماضية والتي تقول، إنه إذا قررت إيران إنتاج قنبلة فهي يمكنها فعل ذلك خلال سنتين.

في جهاز الأمن، عبروا عن عدم الرضا من سلوك الولايات المتحدة والدول الأوروبية العظمى في إطار

المفاوضات حول الاتفاق. وحسب أقوال جهات في الجيش فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تقوم ببلورة خطط عسكرية تمكن من مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية ووقف المشروع النووي. عشية سفر وزير الدفاع بني غانتس الى الولايات المتحدة فإنهم في جهاز الأمن يحاولون استخدام الضغط على شخصيات أميركية رفيعة كي تعرض هي أيضا برامج ونوايا عسكرية في حال فشلت المفاوضات بين الطرفين أو في حال أن إيران خرقت الاتفاق. في المحادثات التي أجروها مؤخرا مع نظرائهم لم ينجح ضباط كبار في جهاز الأمن في الحصول على إجابات حاسمة.

أيدت شخصيات رفيعة في جهاز الأمن تقصير المناورة بسبب التوتر الأمني في الضفة وفي القطاع، لكن كوخافي أمر بمواصلة التدريب مثلما تم التخطيط له. في إطار المناورة التي تم الاستعداد لها في جهاز الأمن في السنة والنصف الأخيرين تعمل في غرفة القيادة في مقر وزارة الدفاع غرفتا عمليات، غرفة تدير العمليات الروتينية وغرفة تجري فيها مناورة تحاكي حربا متعددة الساحات.

* * *

"إسرائيل اليوم": الجيش الإسرائيلي يستعد لهجوم واسع على إيران

بقلم: ليلاخ شوفال

ترجمة صحيفة الأيام الفلسطينية

في إطار "شهر الحرب" الذي يجري هذه الأيام ويحاكي حرباً شاملة في كل الجبهات، من المتوقع أن يجري الجيش الإسرائيلي تدريباً على هجوم واسع لسلاح الجو الإسرائيلي على إيران.

توجد للجيش الإسرائيلي اليوم بضع خطط للهجوم في إيران، ولكن محافل رفيعة المستوى تقدر أن الجيش يحتاج إلى سنة على الأقل إلى أن ينهي الاستعدادات للخطة الأساسية للغاية، وزمن أطول كي يكمل الاستعدادات للخطة الأفضل. وحسب المعلومات التي لدى إسرائيل، فإن المشروع النووي الإيراني مستمر، وإن كان بوتيرة معتدلة نسبياً. التقديرات في إسرائيل هي أن إيران يمكنها أن تقتحم النووي في غضون أسابيع قليلة، وأن لديها اليوم مادة مخصبة في مستوى منخفض يكفي لقنبلتين نوويتين، ومادة مخصبة أخرى بمستوى 60 في المئة تكفي لقنبلة واحدة. في الواقع الدولي الحالي بقيت إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تعمل على منع إيران من تحقيق القدرة النووية وذلك من خلال أعمال الجيش الإسرائيلي. بالنسبة للمفاوضات بين إيران والقوى العظمى برئاسة الولايات المتحدة، في الجيش الإسرائيلي يقدرون أن الأطراف وصلت إلى طريق مسدود حقيقي، يقوم على أساس مبادئ من الصعب على كل واحد من الأطراف التراجع

عنها. إضافة إلى ذلك، فإن الرسائل التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة هي رغبة الأخيرة في استنفاد المفاوضات في هذه المرحلة.

لقد بدأت الاستعدادات للمناورة العسكرية الإسرائيلية قبل نحو سنة ونصف السنة، حين كان يفترض بمناورة "تعقيدات النار" أن تجرى في أيار 2021. غير أنه بعد وقت قصير من بدء المناورة نشبت حملة "حارس الأسوار" فقرر الجيش إلغاءها. هذه المرة أيضاً، في ضوء الواقع الأمني المعقد وموجة العمليات في الشهرين الأخيرين، فكروا في الجيش ما إذا كانوا سيجرون المناورة، لكنهم قرروا مع ذلك إجراءها في ظل التكييفات اللازمة مع الوضع العملياتي المتوتر.

حرب في كل الجبهات

المناورة، التي بدأت في الأسبوع الماضي وستتواصل نحو شهر كامل، تحاكي حرباً في كل الساحات والجبهات. وحسب السيناريو الخيالي لكنه ليس بلا أساس، ففي أثناء "هجوم" إسرائيلي في سورية، يقتل بضعة أشخاص من "حزب الله"، وكنتيجة لذلك يرد "حزب الله"، فتدخل إسرائيل إلى بضعة أيام قتال في الشمال، تتدهور في نهاية المطاف إلى حرب تنضم إليها بالطبع غزة، وكذا الساحة الفلسطينية في الضفة. ويضاف إلى ذلك أيضاً تهديد الأمن الداخلي الذي برز بقوة أكبر في حارس الأسوار وبالطبع أيضاً إيران وفروعها لا تغيب عن السيناريو.

تتضمن المناورة العسكرية الإسرائيلية إضافة إلى مناورتَي فرقة 162 و98 التي تحاكي اقتحاماً برياً عميقاً في لبنان، مناورة قوات لفرقة المظليين المختارة ستنفذ في قبرص كي تدرب القوات على العمل في منطقة غير معروفة تشبه منطقة لبنان.

زار الكابينيت السياسي الأمني هذا الأسبوع المناورة، ولاحقاً ستكون زيارة إضافية سيتلقون فيها معضلة يتعين عليهم أن يحسموا فيها. أساس المناورة سيجرى في الشمال، بما في ذلك في منطقة وادي عارة وأمّ الفحم.

وصحيح حتى هذا الوقت، في الجيش لا يعتزمون تغيير مسار المناورة رغم معارضة رؤساء السلطات المحلية العربية. في أثناء المناورة ستحصل ساحة الأمن الداخلي على اهتمام خاص في ضوء دروس حارس الأسوار، وسيتم التدريب على أعمال إخلال خطيرة بالنظام أكثر ببضعة أضعاف من تلك التي كانت قبل سنة.

في الجيش الإسرائيلي يوضحون أنه منذ إقامة مديرية الأهداف الأركانية، ازداد إنتاج الأهداف العسكرية الإسرائيلية بنحو 400 في المئة.

على خلفية المأزق بين طهران والقوى العظمى يزيد الجيش الإسرائيلي من استعداداته. وتقدر القيادات سيناريو سنة على الأقل لاستكمال الاستعدادات للخطة الأساسية.

* * *

"هآرتس": عضوة كنيست يسارية: إسرائيل تتبع منهجية مدروسة لطرد الفلسطينيين من مناطق "ج"

بقلم: هاجر شيزاف

ترجمة: القدس العربي

تنفذ الإدارة المدنية ثمانية أضعاف أوامر الهدم لمبان فلسطينية جديدة في مناطق "ج" مقابل الأوامر للمستوطنين. بين أيار 2019 ونهاية 2020 أصدرت الإدارة المدنية 285 أمر هدم لمباني فلسطينيين بنيت قبل نصف سنة من إصدار الأمر، أو أقل من ذلك، وهدمت 200 منها، 70 في المئة. مباني المستوطنين صدر ضدها 84 أمراً، تم تنفيذ 25 من بينها، أي 30 في المئة. هذه معطيات تم تسليمها لعضوة الكنيست غافي لسكي (ميرتس) رداً على استجواب قدمته لوزير الدفاع بني غانتس. ولم يصل من الإدارة المدنية أي رد.

أمر "إزالة مبان جديدة"، الذي بدأت الإدارة المدنية في استخدامه في 2019، يلزم أصحاب المبنى بعرض رخصة بناء له خلال 96 ساعة. وبعد ذلك يكون موظفو الإدارة المدنية مخولين بهدم المبنى دون جلسة استماع. استخدام هذا الأمر يثير انتقاد الفلسطينيين، والمستوطنين أيضاً، لأنه لا يمكن الاستئناف ضده خلافاً لأمر الهدم العادي.

رداً على استجواب عضوة الكنيست، تم تسليم بيانات تتعلق بعدد المباني غير الثابتة التي تقوم الدولة بمصادرتها في مناطق "ج". في هذه الحالة أيضاً، فإن جهود إنفاذ القانون المكرسة للفلسطينيين أكبر بكثير من المكرسة للمستوطنين. فبين الأعوام 2017 – 2021 تمت مصادرة أربعة أضعاف من المباني للفلسطينيين أكثر من المباني للمستوطنين، 3201 مقابل 736 على التوالي.

"المعطيات تظهر بشكل واضح أن هناك إنفاذاً زائداً ضد الفلسطينيين"، قالت عضوة الكنيست لسكي. "الحديث يدور عن محاولة منهجية لطرد السكان الفلسطينيين وإبعادهم عن مناطق "ج"، مع تجاهل مطلق تقريباً لإقامة بؤر استيطانية غير قانونية وتجاهل مخالفات بناء في المستوطنات". وأضافت بأن المعطيات نموذج لسياسة إسرائيل في المناطق "التي تدفع بالفعل قدماً بمشروع الاستيطان وتضر بحل الدولتين وتناقض القانون الدولي".

الفلسطينيون الذين يعيشون في مناطق "ج" يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على رخص البناء. الأغلبية الساحقة من القرى الفلسطينية هناك دون خطط هيكلية، ولا تتم المصادقة في بعضها على خطط لتوسيع

البلدات. في المقابل، يتم الدفع قدما بخطط هيكلية وتوسيع كبير في المستوطنات. وتصدر الإدارة المدنية أوامر هدم أكثر لمبان بملكية فلسطينيين في "المناطق" [الضفة الغربية]. من بين الـ 187 أمر إزالة مبان جديدة التي أصدرتها الإدارة المدنية من 2019 وحتى نهاية 2020، منها 159 للفلسطينيين، و28 فقط للمستوطنين.

* * *

"إسرائيل اليوم": منتقداً الائتلاف.. اليمين الإسرائيلي للعرب: لا نريدكم في المعارضة ولا في الحكومة

بقلم: جلال البنا

نقد سياسي، جماهيري وإعلامي، ينطلق منذ سنين ضد النواب العرب على أنهم لا يهتمون بجمهور ناخبيهم ويمثلون أساساً المصلحة الفلسطينية حيال إسرائيل.

أما الآن، عندما حمل النواب العرب الحكومة على أن تحسم للسلطات المحلية العربية، تأتي الصرخة تحديداً من النواب من الجانب اليميني، الذين يدعون بأن الدولة تباع للعرب مقابل استقرار الائتلاف.

حين تكون "الموحدة" في الائتلاف، وقائمة عربية أخرى في المعارضة، هذا دليل على أن النواب العرب يمثلون ناخبيهم، والادعاء المعاكس ليس أكثر من شعبوية وتضليل، ولا سيما الجمهور اليهودي.

إن الأصوات والصرخات التي انطلقت في الأسابيع الأخيرة عقب قرار الحكومة توسيع مساحة الحكم للسلطات المحلية العربية، ما كانت لتنطلق لو كان أولئك المنتقدون جزءاً من الائتلاف والحكومة، وليس سراً أن حكومات إسرائيل في العقدين الأخيرين رأت في إغلاق الفوارق بين اليهود والعرب في إسرائيل مصلحة قوية مهمة. من يبحث عن دليل لغرض إغلاق الفوارق، عليه العودة إلى استنتاجات لجنة "أور" التي حققت في أحداث تشرين الأول 2000، أو مراجعة مداولات الحكومات الأخيرة أو مداولات هيئة الأمن القومي.

حين يكون العرب في المعارضة دون مشاركة في اتخاذ القرارات، يدعي كثيرون من النواب في اليمين بأن النواب العرب لا يمثلون مصلحة ناخبيهم، لكن قلة تعرف أنه دون التعاون بين النواب العرب مع حكومات الليكود السابقة ما كان لكل الخطط الخماسية، وبخاصة خطة 922 التي خصصت فيها 15 مليار شيكل للمجتمع العربي، أن تصبح حقائق وتقر في اللجان المختلفة في الكنيست.

بعض من تحويل الميزانيات في الأسابيع الأخيرة يرتبط بالاتفاق الائتلافي الذي وقعت عليه "الموحدة"، التي هي جزء لا يتجزأ من الائتلاف الحالي. فهل ينبغي للنواب العرب أن يهتموا بجمهورهم من مقاعد المعارضة؟ يكمن الجواب أساساً في رغبة العرب في الاندماج، وأن معظم الجمهور العربي يرغب في رؤية ممثليه في الكنيست

يندمجون في مركز اتخاذ القرارات ولا يبقون في الهوامش السياسية، وفي أفضل الأحوال يصبحون المعارضة للمعارضة.

لا يوجد في اللعبة السياسية، ولا يفترض أن يوجد، فرق بين مواطني الدولة.

الآن بالذات، عندما نجتاز فترة قاسية ومتحدية، سياسياً وأمنياً، يوجد بصيص أمل لدمج العرب في غير قليل من الأماكن. مطلوب قيادة أخرى، براغماتية، تعرف الواقع. وإذا لم تفعل من أجل التعاون، فإنها تعرف على الأقل كيف تحافظ على لسانها وتحذر في تصريحاتها المختلفة.

* * *

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": غانتس: إيران على بعد أسابيع فقط من الحصول على المواد الإنشطارية اللازمة للقنبلة النووية

بقلم إيمانويل فابيان

حذر وزير الدفاع بيني غانتس يوم الثلاثاء من أن إيران على بعد "أسابيع قليلة" من تكديس ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع القنبلة. وأنها تعمل أيضا على إنهاء إنتاج وتركيب 1000 جهاز طرد مركزي متقدم لتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك في موقع جديد تحت الأرض في منشأة نطنز النووية.

قال غانتس خلال مؤتمر في جامعة رايخمان في هرتسليا: "تواصل إيران تراكم المعرفة والخبرة التي لا رجعة فيها في التطوير والبحث والإنتاج وتشغيل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة."

"تقف على بعد أسابيع قليلة فقط من تكديس المواد الانشطارية التي ستكون كافية لصنع القنبلة الأولى، ولديها 60 كغم من المواد المخصبة بنسبة 60%، وتنتج اليورانيوم المعدني بمستوى تخصيب بنسبة 20%، وتمنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى منشآتها"، قال.

"خلال هذه الأيام بالذات، تبذل إيران جهدا لاستكمال إنتاج وتركيب 1000 جهاز طرد مركزي IR6 المتطورة في منشآتها النووية، بما في ذلك منشأة جديدة يجري بناؤها في موقع تحت الأرض بالقرب من نطنز."

في الشهر الماضي، أكد رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة أن إيران أقامت ورشة جديدة لقطع أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز النووية.

وقال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رفائيل غروسي، إن الآلات نُقلت من كرج، بالقرب من طهران، إلى الموقع الجديد، الذي قال انه يقع حوالي ثلاثة طوابق تحت الأرض، ربما لحمايته من الضربات الجوية.

وقال غروسي أن الورشة أقيمت في إحدى قاعات معمل تخصيب الوقود في نطنز، حيث تمتلك إيران آلاف أجهزة الطرد المركزي.

استُهدفت منشأة الطرد المركزي الإيرانية في كرج فيما وصفته إيران بالهجوم التخريبي في يونيو حزيران. وتم استهداف نطنز مرتين في هجمات، والتي ألقت إيران باللوم فيها على إسرائيل.

وتعثرت المحادثات بين إيران والقوى العالمية في فيينا لإحياء الاتفاق النووي لعام 2015. هناك قلق من أن إيران يمكن أن تكون أقرب إلى القدرة على صنع سلاح نووي إذا اختارت السعي وراءه.

انهار الاتفاق النووي قبل أربع سنوات عندما انسحب منه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الولايات المتحدة وفرض عقوبات ساحقة على إيران. في غضون ذلك، قامت إيران بتوسيع نطاق عملها النووي بشكل كبير، مع إصرارها على أنه للأغراض السلمية.

وقال غانتس أن "ثمن مواجهة التحدي الإيراني على المستوى العالمي أو الإقليمي أعلى مما كان عليه قبل عام وأقل مما سيكون عليه خلال عام." مضيفا أن طائرتين إيرانيتين بدون طيار أسقطتا في اجواء العراق في فبراير كان الهدف ايصالهما الى الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

"أطلق الحرس الثوري الإسلامي طائرتين بدون طيار من إيران نفسها باتجاه إسرائيل. من بين أمور أخرى ، بناء على حقيقة أن الطائرات بدون طيار كانت مزودة بمظلات، نقدر أن الغرض من الإطلاق هو دفعها بالمظلات إلى قطاع غزة أو يهودا والسامرة وجمعها من قبل المنظمات الإرهابية"، قال.

أكد الجيش الإسرائيلي أنه اعترض أربع طائرات مسيرة إيرانية أخرى على الأقل متجهة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات الأخيرة.

وحذر وزير الدفاع من استمرار محاولات إيران لنقل "ذخائر دقيقة" إلى وكلائها، بما في ذلك عبر سوريا. وقال ان "إسرائيل ستواصل وقف هذه الجهود ومنع التهديد لمواطنيها والمنطقة"، بعد أيام من توجيه ضربة جوية لإسرائيل في منطقة مصياف شمال غرب سوريا.

"كمية هذا السلاح الاستراتيجي في أيدي المبعوثين الإيرانيين زادت بشكل كبير العام الماضي"، قال غانتس. "في العراق كانت هناك مئات الذخائر، تمت إضافة العشرات هذا العام. في اليمن، زاد عدد الذخائر في العام الماضي، والحوثيون يحتفظون بالعشرات منها."

وفي حديثه عن الغزو الروسي لأوكرانيا، قال غانتس ان إسرائيل في المكان المناسب "أخلاقيا واستراتيجيا"، مضيفا أنه يدعم نقل معدات دفاعية إضافية إلى أوكرانيا.

تجنبت إسرائيل الاصطفاف بشكل وثيق مع أي من الجانبين منذ غزو القوات الروسية لأوكرانيا في 24 فبراير. انها واحدة من الدول القليلة التي تحافظ على علاقات دافئة نسبيا مع كل من أوكرانيا، وهي دولة ديمقراطية غربية أخرى، وروسيا. ومع ذلك، فقد تحول الخطاب القادم من القدس في أعقاب التقارير التي أفادت عن مقتل مدنيين على نطاق واسع على يد الروس، وتعليقات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، التي زعم أن أدولف هتلر لديه "دم يهودي."

بينما غيرت القدس نبرتها بشكل متزايد لتتوافق أكثر مع القوى الغربية، فقد رفضت حتى الآن بثبات المساهمة في الجهد العسكري الأوكراني، وبدلا من ذلك أرسلت مساعدات إنسانية ومعدات دفاعية لاستخدامها من قبل خدمات الطوارئ.

وقال غانتس ان دعم أوكرانيا يجب ألا يأتي على حساب "الاعتبارات التشغيلية الواسعة لإسرائيل، والتي تشكل أيضا ركيزة للاستقرار الإقليمي."

استمرت الضربات الإسرائيلية في المجال الجوي السوري، الذي تسيطر عليه روسيا إلى حد كبير، حتى مع تدهور العلاقات مع موسكو في الأسابيع الأخيرة. وجدت إسرائيل نفسها على خلاف مع روسيا حيث انها تدعم أوكرانيا بشكل متزايد، بينما تسعى للحفاظ على حرية الحركة في سماء سوريا.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": قدم دبلوماسي إسرائيلي أوراق اعتماده لرئيس التشاد لأول مرة منذ خمسين عاما.

قدم بن بورغيل، السفير غير المقيم لمجموعة من الدول الإفريقية بما في ذلك السنغال وغامبيا وغينيا، أوراق اعتماده للرئيس التشادي محمد إدريس ديبي انتو.

وكتبت السفارة الإسرائيلية في السنغال في تغريدة على "تويتر": "هذا يمثل علامة فارقة مهمة في تعميق العلاقات بين تشاد وإسرائيل منذ استئنافها في عام 2019. سيعمل السفير بورغيل وفريقه على تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل تغير المناخ والزراعة وإدارة المياه والصحة."

قبل تعيينه سفيرا في السنغال في عام 2021 ، عمل بورغيل كمستشار لوزير، ومنسق سياسي للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حيث كان مسؤولا عن الشؤون الاستراتيجية والشرق الأوسط ومجلس الأمن. كما كان مسؤولا عن لجنتي نزع السلاح والشؤون السياسية الخاصة، بحسب سفارة إسرائيل في السنغال.

أعلنت إسرائيل وتشاد إعادة العلاقات الدبلوماسية في يناير 2019، بعد أن قطعت تشاد العلاقات مع إسرائيل في عام 1972 بسبب ضغوط من الزعيم الليبي معمر القذافي. التقى رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو بالرئيس التشادي السابق إدريس ديبي إتنو للاتفاق على زيادة التعاون الثنائي أيضا.

في العام التالي، كانت هناك تقارير متباينة حول ما إذا كانت تشاد ستنشئ بعثة دبلوماسية في القدس. وقالت إسرائيل إن مسؤولا كبيرا من تشاد أشار إلى أن بلاده مستعدة لفتح بعثة دبلوماسية رسمية في القدس. لكن شبكة "الجزيرة" الإخبارية نقلت عن وزارة الخارجية التشادية نفيها لهذه الخطوة.

وقُتل ديبي، الذي حكم الدولة الواقعة في وسط إفريقيا لأكثر من ثلاثة عقود، العام الماضي في ساحة المعركة في قتال ضد المتمردين. حل محله نجله كرئيس لتشاد.

* * *

تقدير

تقديرات الجيش الإسرائيلي: الدافع وراء العمليات الإرهابية دينية وليست قومية

بقلم: إليشع بن كيمون

إن الخيط الذي يربط في سلسلة الهجمات الأخيرة بحسب النظام الأمني هو الإرهاب لأسباب دينية. تضاعف عدد الاعتقالات في الضفة الغربية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ، لكن أي هجوم للشاباك هو فشل ذريع للجيش.

على خلفية موجة الإرهاب التي أودت بحياة 19 شخصًا مؤخرًا ، تدرك مؤسسة الدفاع أن هناك انخفاضًا في الدافع القومي مقابل زيادة في الدافع الديني الذي يؤدي إلى سلسلة الهجمات في إسرائيل. الخيط الذي يربط موجة العمليات الإرهابية هو الإلهام مع التأكيد على الحرم القدسي أو الدوافع الشخصية، دون أن ينسب ذلك إلى منظمة إرهابية فلسطينية تقف مباشرة وراء عمليات القتل ومحاولات القتل.

كما تعتقد مؤسسة الدفاع أن حماس لا تمول الأنشطة الإرهابية وليست ناشطة في الموجة الحالية. على الرغم من وجود محاولات للانضمام إلى الحلبة الدموية، الخلاصة هي يبدو أن حماس اختارت البقاء خارج الساحة. قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتحليل الوضع ووجد أن حماس لم يكن لها اتصال وتأثير كبير على سلسلة الهجمات الشديدة خلال شهر رمضان وبعده.

علم الجيش أن حماس غير معنية بالتصعيد في قطاع غزة. تنظيم يحيى السنوار على مستوى عالٍ جدًا من النفوذ، ومن ناحية أخرى أراد إثارة المنطقة. عند استخدام كلمة "حماس"، فإن النية هي وضع ما يحدث في مقر المنظمة في الضفة الغربية على جدول الأعمال، دون إجراء معادلة مع السنوار ومحمد داف المقيمين في غزة. يعتقد الجيش أن الإرهابيين اللذين قتلا ثلاثة إسرائيليين في هجوم الفأس في إلعاد لم يعرفا حتى من هو السنوار.

كما تدرك المؤسسة الدفاعية أنه فيما يتعلق بالقدرة على التكثيف، فقد سلب الكثير من القدرات من حماس. وفي الشهر الماضي قتل 33 فلسطينيا في الضفة الغربية. وحالما يتم العثور على صلة بين ما يحدث في قطاع غزة من جانب السنوار والداف فالجيش الإسرائيلي ينوي الرد بقوة على حماس

بالإضافة إلى ذلك، تستثمر مؤسسة الدفاع قدرًا كبيرًا من المعلومات الاستخبارية في الساحة الفلسطينية، مع التركيز على موجات الاعتقالات والقتل الإرهابيين. وبحسب التقديرات، فقد تضاعف نشاط الاعتقالات مؤخرًا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. تعترف المؤسسة الدفاعية بأن أي هجوم ينفذه مواطن غير شرعي في الأراضي الإسرائيلية هو فشل ذريع. وهذا صحيح بشكل أساسي في هجومين على الأقل يشعر الجيش أنه كان من الأفضل منعهما. وفي الوقت نفسه، فإن الجيش تمكن من إحباط العديد من الهجمات.

فيما يتعلق بخط التماس المنطقة التي تسلل منها عدد من الإرهابيين مؤخرًا إلى إسرائيل، تدرك مؤسسة الدفاع أن ترتيب القوات (SDK) مرضٍ حاليًا. ويقترن ذلك ببناء الجدار الذي سيتم استثمار مليارات الشواقل من أجله، بالإضافة إلى تضمينه الوسائل التكنولوجية والبنية التحتية.

في المؤسسة الدفاعية، كما هو الحال دائما، هناك عيون على ساحات أخرى. النشاط ضد حزب الله والمنسوب لسوريا لا يتغير. إذا لزم الأمر، تعتقد مؤسسة الدفاع، أن الجيش الإسرائيلي سيعمل بشكل مكثف لمنع حزب الله وسيستخدم الوسائل اللازمة للقيام بذلك، بما في ذلك تدمير كل ما يخدم منظمة حسن نصر الله للقتال والسعي من أجل اتخاذ قرار هجمات ضخمة وعالية الجودة في أكبر عدد ممكن من القطاعات.

لكن فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، قد يتغير النشاط على خلفية حقيقة أن إسرائيل تعمل على منع التسلح النووي للجمهورية الإسلامية. جهاز الدفاع يبحث في مأزق مفاوضات القوى مع نظام آيات الله، ونتيجة لذلك هناك استعداد حقيقي لخيار عسكري.

على خلفية تمرين "مركبات النار" للجيش الإسرائيلي، تؤكد المؤسسة الدفاعية أن كل الاجهزة، بما في ذلك السيبرانية والاستخبارات والدفاع تعمل باستمرار في ستة ساحات من دون إهمال أي منها. وقد ناقش جهاز الدفاع وجود مناورة معقدة تقرر تنفيذها.

ويحاكي التمرين آلية قتالية لمدة شهر مع وجود عمليات تشغيلية كاملة. من بين أمور أخرى، غالبًا ما يواجه صانعو القرار معضلات متعددة المجالات. بالإضافة إلى ذلك، هناك محاولة لاستيعاب دروس الوقت الفعلي أثناء التمرين. يركز التمرين على استراتيجية إسرائيل: الردع والاستخبارات والأمن.

تمارس المؤسسة الدفاعية مفهوم عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي نحو النصر. التعريف الرئيس لهذا المفهوم هو المناورة، وتنوع العدو والهياكل الثانوية. في الوقت الفعلي سيعمل العديد من الألوية، وأثناء التمرين سيفحص الجيش الخطط العملياتية.

يؤكد جهاز الدفاع على أن إسرائيل بحاجة إلى جيش له قرار، وبالتالي فإن الجيش سيعبر عن معارضته لأي محاولة لتقصير مدة الخدمة. تدرك مؤسسة الدفاع عواقب عامين من التعامل مع كورونا على جنود المستقبل، لكنها مع ذلك لا تعتقد أن هناك مجالًا للقلق. علاوة على ذلك كان هناك ارتفاع في الطلب على الخدمة القتالية في العامين الماضيين.